فانه لا يطهر ولان وقال هو قول الجميع اذا تغير طعم الماء او لونه او ريحه بنجس
ويطهرا بعده اشياء متفق عليها وخامس مختلف فيه فقد ذكر زواله بنفسه وبما
يضاف اليه او يباع فيه او بوضعه ثم قال والمختلف فيه ان يزول التراب
فقولان ثم قال وجملته انه متى تغير طعم الماء او ورد عليه ما لا طعم له او ريحه فورد ماله
ريح او لونه فورد ماله لون لم يطهر بلا خلاف وان ورد عليه ما لا طعم له ولا لون
ولا ريح فاما ان تغير فحمل بضمير فيه قولان هذا كلام المحامل وقال صاحب التتمة
ان تغير لونه فطرح فيه زعفران او ريحه فطرح مسك لم يطهر وان طرح تراب
فهل يطهر قبل ان يصفو فيه قولان احدهما لا يطهر لان زوال لون النجاسة لم
يتحقق فيه قولان احدهما لا يطهر لان زوال لون النجاسة لم تتحقق واحتمال
ان لون التراب غلبه وقال القولان اذا وقعت نجاسة في ماء فغيرت طعمه او لونه
او ريحه فان زال التغير بزعفران لم يطهر وان زال بتراب فقولان الاصح لا يطهر
لانه يستر لون النجاسة وقال الرافعي احد القولين يطهر لان التراب لا يغلب على
شيء من الاوصاف لان كيد الماء وكدورته سببها التراب وذكر بعضهم ان
هذا الخلاف في مسلة التراب معروض في التغير الرايحة فاما اللون فلا يبقى
فيه التراب قال الرافعي والاصح المعتمد هو ساكت عن هذا التفصيل انما هكذا
الذي ذكره هو لا مصرح بانه لا فرق بين الاوصاف والله اعلم واما قوله وان
طرح فيه تراب او جص ففيه قولان فكذا قاله الاكثرون فطرحوا القولين في
الجص والنورة لان لم يحرق ويحرق كما سيأتي بيانه وقيل القولان
في التراب فقط واما غيره فلا يزيل قطعا نقله الروياني وصاحب البيان وغيرهما
والصحيح الاول قال الروياني وقد نقل الشافعي في حرملة النورة صريحا وقال
فيها القولين وقال الجص كلس الجير وفيها قولان مشهوران كالجير والنورة
عجمية معربة وقول المصنف قال في الام وقال في حرملة بعد قال
الذي في كتابه الام وهو الكتاب المعروف رواه عنه الربيع بن سليمان

المرادي وقوله قال في حرملة يعني الشافعي في الكتاب الذي رواه حرملة
عنه فيما ذكره ابو سليمان راويه وقائله وموحرمله بجاز او انسكاما تقدم بيانه عند
ذكر ابو يطي وهو حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران بن قراد التجيبي
بضم التاء المثناه فوق وبنون بعدها والضم ثم المصري ابو حفص وقيل ابو عبد الله
وموشيخ مسلم في الحاج صاحب الصحيح اكثر من الرواية عنه في صحيحه وكفى بذلك له
شرفا وفضلا وكانت ولادته سنة ست وستين ومايه وتوفي في شوال سنة ثلاث واربعين
ومايتين وقيل سنة اربع واربعين رحمه الله فان قيل اذا ان التغير بالتراب
ينبغي ان لا يجزم بجاسة الماء لكونه متغيرا بتراب يتجس قلنا هذا محال فاسد
لان نجاسة التراب بجاسة مجاوره لكنا نتحقق ان التراب نجاسة الماء طهر التراب
والماء جميعا لان عينه طاهرة قال المصنف رحمه الله وان كان قلتين طهر
بجميع ما ذكرناه الا ما اخذ بعضه فانه لا يطهر لانه ينقص عن قلتين الشرح
هذا الذي قاله متفق عليه ويقال طهر بفتح الهاء وضمها الفتح افصح وسبق بيانه
في اول الكتاب والله اعلم قال المصنف رحمه الله وان كان نجاسته بالقلة
بان يكون دون القلتين طهر بان ينضاف اليه ما يبلغ قلتين ويطهر
بالمكاثرة وان لم يبلغ قلتين كالارض النجسة اذا طرح عليها ما غمر النجاسة ومن
اصحابنا من قال لا يطهر لانه دون القلتين وفيه نجاسة والاول اصح لان الماء
انما يتنجس بالنجاسة اذا ورد عليه وهنا ورد الماء على النجاسة فلم يتنجس اذ لو تنجس
لم يطهر الثوب اذا صب عليه الماء الشرح اما المسئلة الاولى وهي اذا كان ثوب قلتين
وكثير طاهر فطهر بلا خلاف سواء كان الذي ورد عليه طاهرا او نجسا قليلا
او كثيرا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا فلو فرقه
بعد ذلك لم يؤثر الشق بل هو باق على طهوريته ولو كان معه قلتان
مفترقتان فجمعهما والتغير بهما طاهر نجس فان في كل منهما بعد ذلك
على طهوريتها كما لو وقعت نجاسة مائعة في قلتين ثم غيرها ثم فرقها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)